

وسط اعتدال وتيرة النمو الاقتصادي وتراجع الطلب

«الوطني»: شبك الركود يطارد الأسواق العالمية ويتسبب في تداعيات محلية

استمرار مخاوف رفع سعر الفائدة واستنزاف السيولة وإحداث خسائر لمجموعة واسعة من فئات الأصول

التحول المستمر والقوي نحو سياسات نقدية أكثر تشدداً عزز مخاوف الركود وزعزعة الأسواق المالية

الرغم من تعافي المبيعات في شذوحي الأسبوع الماضي وعادت إلى حد كبير إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الإغلاق، وانخفض أحد المؤشرات الرسمية الذي يتتبع مبيعات الشقق والمنازل الآن على مدار 11 شهراً على التوالي - فيما يعد رقماً قياسياً منذ أن أنشأت الصين سوقاً للعقارات الخاصة في التسعينيات. وشهد سوق السيارات انتعاشاً تدريجياً بعد عمليات الإغلاق وذلك بناءً على إرقام المبيعات المسجلة في أول أسبوعين من شهر يونيو، وتم بيع المزيد من السيارات مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2021. ومن المرجح أن يستغرق تعافي قطاع الخدمات وقتاً أطول من السلع. وما يزال المستهلكون غير راغبين أو غير قادرين على الخروج كما كان من قبل لأن تطبيق الصين لسياسة صفر كوفيد تعني أن عليهم مواجهة الحجر الصحي لأسابيع. كما أدت القيود وإغلاق المصانع خلال الأشهر الماضية إلى التأثير سلباً على دخل العديد من الشركات والعمال.

اليابان: اختناق وتيرة النمو الاقتصادي

ما يزال تحفيز النمو الاقتصادي المستدام يمثل تحدياً في اليابان. وكان مؤشر أسعار المستهلكين في مايو دقيقاً للغاية ومطابقاً للتوقعات، ولم يشهد تغيراً يذكر مقارنة بأداء شهر أبريل. وبذلك يظل المعدل الكلي عند مستوى 2.5 في المئة والمعدل الأساسي، الذي يستتقي الطعام الطازج، عند مستوى 2.1 في المئة، وهو أعلى بقليل من مستوى 2 في المئة المستهدف. إلا أن الجزء الأكبر من هذا الارتفاع بنسبة 2.1 في المئة يعزى إلى أسعار الطاقة. وباستثناء المواد الغذائية والطاقة، يظل معدل التضخم في اليابان عند مستوى منخفض يصل إلى 0.8 في المئة. وانخفض الناتج الصناعي الياباني إلى أدنى مستوياته المسجلة في عامين بنسبة 7.2 في المئة في مايو. في الوقت الذي كانت تشير فيه التوقعات إلى تسجيل تراجع بنسبة 0.3 في المئة فقط. كما تراجعت ثقة المستهلك، والتي تتمثل في مؤشر إنفاق المستهلك، إلى 32.1 مقابل 34.1 الشهر السابق، مقارنة بالنتيجة المتوقعة البالغة 34.6. من جهة أخرى، تفاقمت مشكلة البطالة، إذ ارتفع المعدل من 2.5 في المئة إلى 2.6 في المئة.

ويعكس ضعف معدل النمو والركود الذي أشارت إليه البيانات الحاجة إلى استمرار البرامج التحفيزية. وقال بنك اليابان إن معدل التضخم الياباني غير مستدام، وهذا بدوره يعني عدم تغيير السياسات. وصرح المحافظ كورودا قائلاً: «سيستمر بنك اليابان بإصرار في التفسير النقدي القوي الحالي ودعم الأنشطة الاقتصادية بقوة»، وأضاف: «نهدف إلى دورة إيجابية ترتفع خلالها الأسعار بشكل معتدل في الوقت الذي تتحسن فيه أرباح الشركات والتوظيف والأجور».

وتستمر تداعيات موقف السياسة النقدية التي تبعتها بنك اليابان مع قيام البنوك المركزية الأخرى برفع أسعار الفائدة في تعرض البن الياباني لضغوطات متزايدة، مما أدى إلى انخفاضه إلى أدنى مستوياته على الإطلاق. وشهد البن المزيد من التراجع بعد تأكيد المحافظ كورودا التزامه بالتيسير النقدي وإطاره للتحكم في منحى العائد الذي يبقى أسعار الفائدة قصيرة الأجل دون الصفر ويضع حداً للعوائد على ديون الحكومة اليابانية لأجل 10 سنوات. وأنهى البن الياباني تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 135.19.

أسعار النفط تتقلب

تقلبت أسعار النفط مع استمرار تشديد أوضاع السوق من الناحية الهيكلية في ظل مخاوف تباطؤ الاقتصاد العالمي وموجة تشديد السياسات النقدية، وارتفاع الدولار، وقوي العرض والطلب. وعلى صعيد الطلب، تم خفض توقعات تآثر الاقتصاد الصيني سلباً على خلفية عمليات الإغلاق المتعلقة باحتواء فيروس كوفيد-19 - ومخاطر الركود والتداعيات الاقتصادية المباشرة للصراع بين روسيا وأوكرانيا. وعلى جانب العرض، ما تزال الأوبك وحلفائها تحاول جاهدة إعادة إمدادات السوق بالمعدل الذي حددته في جدول إنتاجها والتعويض عن نقص الإمدادات نتيجة للاضطرابات الناجمة عن الحرب الأهلية. وأنهى خام غرب تكساس الوسيط ومزيج خام برنت تداولات الأسبوع عند مستوى 108.43 دولار و111.63 دولار.



الاقتصاد الأمريكي يفقد الزخم رغم الحفاظ على قوته

إلا أنها قالت إن صانعي السياسة مستعدون لتكثيف الإجراءات ورفعها حتى 50 نقطة أساس لمعالجة التضخم القياسي إذا استدعى الأمر. وتراجع اليورو إلى ما دون مستوى 1.0400 بعد صدور بيانات التضخم الإقليمية المتضاربة والبيانات الأمريكية القاتمة مما أدى إلى الهروب إلى الملاذ الآمن ودعم الدولار. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 1.0430.

اوضاع قائمة واجواء متشائمة

كرر بنك إنكلترا مجدداً تحذيراته من أن المسار سيكون أكثر صعوبة في المستقبل. ويرى محافظ البنك المركزي أندرو بيلي أن ارتفاع معدل التضخم سيهز الاقتصاد البريطاني بشكل أعنف من أي اقتصاد رئيسي آخر خلال أزمة الطاقة الحالية وأنه من المرجح أن يضعف الأداء الاقتصادي في وقت مبكر ويكون أكثر ضعفاً من غيره من الاقتصادات نتيجة لصدمة أسعار الطاقة التي تواجهها جميع الاقتصادات الأوروبية. وقال بيلي إن أحدث بيانات التضخم كشفت عن تحول في أسباب ارتفاع معدلات التضخم من تزايد أسعار السلع التي شهد نقصاً في المعروض بعد جائحة كوفيد-19، إلى السلع والخدمات المتضررة من الغزو الروسي لأوكرانيا. إلا أنه أشار إلى أن بنك إنجلترا كان مستعداً لرفع أسعار الفائدة بوتيرة أعلى، مما يشير إلى أن رفع أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس قد يكون مطروحاً على الطاولة في أغسطس المقبل. ورفع بنك إنجلترا أسعار الفائدة حتى الآن خمس مرات منذ ديسمبر 2021.

وأدى ارتفاع الدولار إلى انخفاض الجنيه الإسترليني إلى ما دون 1.2000. ومع ذلك، تمكن الجنيه الإسترليني من تعويض بعض خسائره وأغلق عند 1.2098.

استراليا تتكيف مع الأوضاع

شهد قطاع التجزئة الأسترالي في مايو الماضي نمواً للشهر الخامس على التوالي في المبيعات، مما يشير إلى أن الأسر التي استفادت من السيولة قد تأثرت بشكل جيد بعد رفع سعر الفائدة للمرة الأولى من قبل البنك الاحتياطي الأسترالي. وزادت المبيعات بنسبة 0.9 في المئة في مايو، أي أكثر من ضعف توقعات الاقتصاديين لتصل إلى رقم قياسي جديد بلغ 34.2 مليار دولار أسترالي (23.6 مليار دولار أمريكي). وتضيف القفزة وزناً لتوقعات استمرار صانعي السياسات في مسار التشديد النقدي بوتيرة سريعة هذا العام. ورفع الاحتياطي الأسترالي تكاليف الاقتراض بمقدار نصف نقطة مئوية هذا الشهر وأشار إلى مزيد من الزيادات في المستقبل.

بعد أن فقد قوته وانزلق إلى ما دون مستوى 0.6800، أغلق الدولار الإسترالي الأسبوع عند 0.6816.

تيار التنمية الصينية يرتفع ببطء

انتعش النشاط الاقتصادي في الصين خلال يونيو بعد رفع تدابير الإغلاق عن المركز المالي شذوحي، مما سمح للشركات بإعادة تشغيل أنشطتها والسماح لمعظم السكان بمغادرة منازلهم. وجاء انتعاش ثقة الشركات الصغيرة من استطلاع شمل أكثر من 500 شركة صغيرة والذي كشف أن «الطلب والإنتاج انتعشا بقوة على مستوى الصناعات التحويلية»، ولكن «انتعاش التصنيع كان أكثر أهمية من الخدمات» بعد انكماش دام على مدى شهرين. وتحسن أداء مؤشر مديري المشتريات التصنيعي من Caixin إلى 51.7 مقابل 48.1 الشهر الماضي.

إلا أن قطاع الإسكان ما يزال يشكل عبئاً على الاقتصاد. حيث تراجعت المبيعات العقارية في الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر يونيو في أكبر أربع مدن في الصين، على

أسوأ أداء له منذ عام 1962 بخسائر بلغت نسبتها 15.3 في المئة. كما انخفضت عائدات سندات الخزانة إلى أقل من 3 في المئة في ظل مخاوف الركود. ونجح الدولار في الحفاظ على استقراره، حيث ساهمت مخاوف الركود في منع الدعم عن نظرائه. واكتسب الدولار مزيداً من الزخم على خلفية تشديد الاحتياطي الفيدرالي لسياساته النقدية وزيادة الطلب على السيولة، حيث أصبحت الظروف أكثر صعوبة في ظل حالة عدم اليقين التي تسود الأوضاع النقدية. وتلقى مؤشر الدولار دعماً قوياً فوق مستوى 105 نقطة لبيني تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 105.12.

اضطرابات التضخم

تسببت بيانات التضخم في منطقة اليورو في حدوث إشارات متضاربة في وقت سابق، حيث جاءت البيانات الألمانية أقل من المتوقع بينما ارتفعت القراءة الرئيسية في إسبانيا بصورة غير متوقعة إلى معدل ثنائي الرقم. وتراجع معدل التضخم في ألمانيا بشكل غير متوقع بفضل التضخم الحكومي المؤقتة التي ساهمت في تخفيف الضغوط على الأسر والشركات التي تعرضت لضائقة شديدة بسبب الارتفاع القياسي للأسعار. وساهم انخفاض ضريبة الوقود وتكاليف النقل العام في إبطاء وتيرة نمو أسعار المستهلك إلى 8.2 في المئة في يونيو مقابل 8.7 في المئة في مايو. وما تزال ضغوط التضخم كبيرة في مناطق أخرى على مستوى الاتحاد الأوروبي الذي يضم 19 دولة، حيث أعلنت إسبانيا في وقت سابق عن قفزة مفاجئة، إذ وصلت معدلات التضخم إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق عند مستوى 10.2 في المئة في يونيو مقابل 8.7 في المئة في مايو، متحدياً بذلك جهود السياسيين لكبح جماحها.

وعلى الرغم من توفير تلك البيانات لبعض المتنفسين لألمانيا نفسها، إلا أنه من غير المتوقع أن تخفي القراءة البنك المركزي الأوروبي عن قرار رفع أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ أكثر من عقد في اجتماع الشهر الحالي. ونظراً لأن التدابير التي تم تنفيذها في برلين تعتبر مؤقتة بطبيعتها، فقد يعاود التضخم الألماني ارتفاعه، مما يجعل أي تراجع كبير لمعدل التضخم الرئيسي أمراً مستبعداً إلى حد كبير في عام 2022. بالإضافة إلى ذلك، فإن التهديد المتزايد بقطع امدادات الطاقة من روسيا يزيد المخاوف من حدوث ركود في ألمانيا، التي تشكل أكبر اقتصاد على مستوى الكتلة، مما يساهم في توسيع رقعة المخاوف التي تجتاح أكبر اقتصاد في أوروبا. وبعد أن خفض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التدفقات عبر خط الأنابيب الرئيسي إلى أوروبا، تبدو التوقعات قاتمة بالفعل. وانخفضت طلبيات التصنيع في المصانع خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وارتفعت التكاليف وانهارت الثقة. كما تراجع مؤشر توقعات الأعمال الصادر عن معهد Ifo بشكل غير متوقع هذا الشهر.

المركزي الأوروبي يشدد نبرته

اتحد مسؤولو البنك المركزي الأوروبي على تنفيذ خطة تتمثل في بدء سلسلة من تدابير رفع أسعار الفائدة بدءاً من الشهر الحالي على الرغم من تلقي إشارات متضاربة بشأن التضخم الذي يحاولون السيطرة عليه. وتشير زيادة معدل التضخم في إسبانيا إلى أن التضخم في منطقة اليورو يتخذ اتجاهاً صعودياً وليس هبوطياً مثل التضخم الألماني. وإلى حد ما، ترسل بيانات التضخم الألمانية اليوم أيضاً رسالة مفادها أن التدخل الحكومي ساهم في خفض معدلات التضخم. وأكدت كريستين لاچار، رئيسة البنك المركزي الأوروبي، تطبيق زيادة أولية لسعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في يوليو،

تسارع وتيرة نمو الاقتصاد الصيني.. و«الياباني» يحاول

معنويات الإقبال على المخاطر ما زالت هشة والأسواق تنهي الأسبوع على تراجع كبير

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن الاقتصاد الأمريكي نجح في الحفاظ على قوته، إلا أنه أعطى بعض الإشارات الدالة على أنه فقد الزخم. فيما ظل الاستثمار في أنشطة الأعمال مستقرًا حتى في مواجهة ارتفاع أسعار الفائدة والمخاوف المتزايدة تجاه ركود الاقتصاد. حيث ارتفعت الطلبات المقدمة للمصانع الأمريكية على السلع المعمرة بوتيرة أعلى مما كان متوقعا في مايو. حيث ارتفعت حجوزات السلع المعمرة، والسلع التي يمكن الاستفادة منها لمدة ثلاث سنوات على الأقل، بنسبة 0.7 في المئة في مايو بعد ارتفاعها بنسبة 0.4 في المئة الشهر السابق له، كما ارتفعت أيضا طلبات السلع الرأسمالية الأساسية، والتي تعتبر بديلاً للاستثمار في المعدات (التي تستثنى الطائرات والمعدات العسكرية) بنسبة 0.7 في المئة خلال مايو، بعدما أن شهدت نمواً بنسبة 0.3 في المئة في الشهر السابق. إلا أنه على الرغم من ذلك، وتماشياً مع التوقعات تراجع مؤشر ثقة المستهلك بوتيرة أكبر من المتوقع في يونيو، مما يعكس تراجع توقعات الأمريكيين للسنة أشهر القادمة، ليصل بذلك إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ نحو عقد من الزمان.

وكانت هناك دلالات تشير إلى أن الضغوط الكامنة على الأسعار بدأت في التراجع. وتم تعديل توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من العام وخفضها بحدة إلى 1.6 في المئة مقابل توقعات بتسجيل تراجع بنسبة 1.5 في المئة، مما يمثل مراجعة هبوطية مفاجئة وحادة تشير إلى أن الأسس التي يرتكز عليها الاقتصاد أصبحت أكثر هشاشة وضعفاً مما كان يعتقد سابقاً. وتم تعديل الإنفاق على كل من الخدمات والسلع وخفضه إلى مستويات أقل. وعلى صعيد قطاع الخدمات، تم خفض توقعات الإنفاق على الخدمات المالية والتأمين والرعاية الصحية. كما تم خفض توقعات الإنفاق على السلع إلى 0.3 في المئة على أساس سنوي، مما يعكس تراجع وتيرة الإنفاق على السلع المعمرة. من جهة أخرى، تقلص الإنفاق على السلع غير المعمرة بنسبة 3.7 في المئة. وارتفع مقياس التضخم المفضل للاحتياطي الفيدرالي، وهو مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي، بنسبة 0.3 في المئة، أي نفس معدل الشهر السابق، وبنسبة 4.7 في المئة على أساس سنوي، حيث أدى ارتفاع الأسعار إلى خفض مشتريات السلع، في إشارة أخرى على أن الانتعاش الاقتصادي قد بدأ يفقد زخمه.

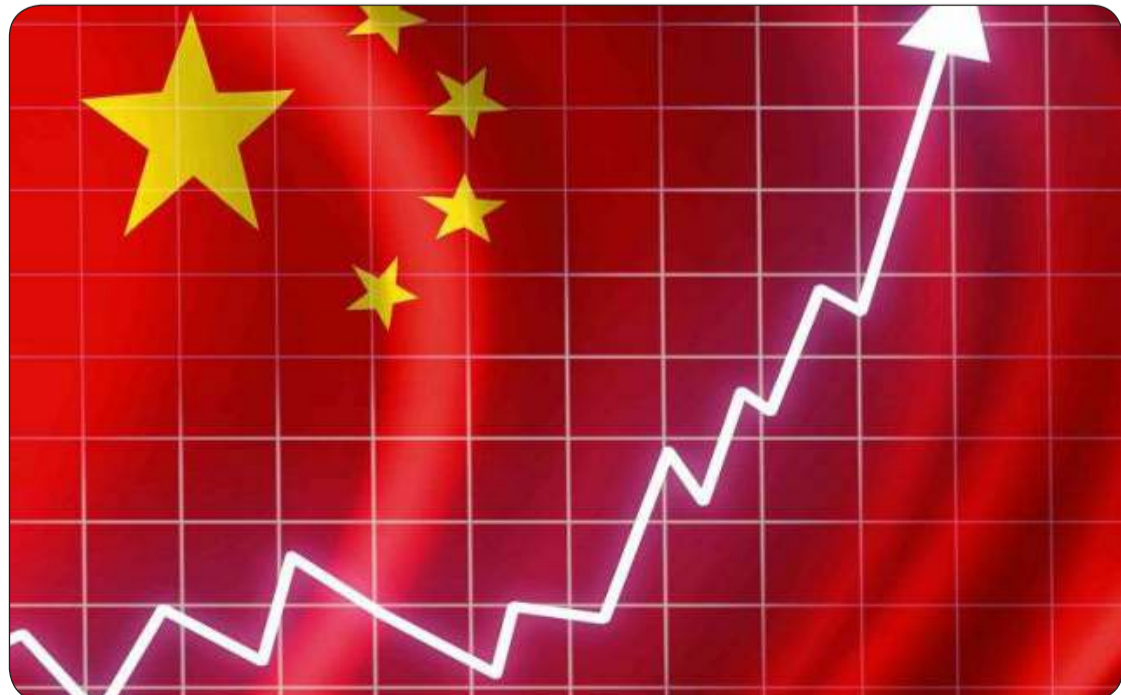
الفيدرالي يثبت على موقفه

على خلفية السجل الدائر بين ما يطلق عليه هبوط ناعم ودفع الاقتصاد إلى الركود، يواصل مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي تأكيد قدرتهم على تهدئة وتيرة التضخم دون التدخل بقوة خلال فترات الراحة التي سيبتاعاً خلالها أداء الاقتصاد. وعلى الرغم من علامات تلاشي ضغوط الأسعار، إلا أنها ظلت قوية بما يكفي لاستمرار التزام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بمسار تشددي لسياسته النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة في حدود تتراوح ما بين 50 إلى 75 نقطة أساس.

وأكد رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول ثقته في أنه على الرغم من تزايد أهمية إلا أن الاقتصاد الأمريكي يعتبر في وضع قوي يؤهل الفيدرالي تجنب ثقة المستهلك الأمريكي إلى إضعاف المعنويات. وأشارت البيانات مخاوف تجاه إمكانية اتخاذ الاحتياطي الفيدرالي لخطوات أكثر تشدداً عند رفع أسعار الفائدة للسيطرة على جماح التضخم. وسجلت الأسهم مستويات ضعيفة لم تشهدها من قبل في منتصف العام - إذ شهد مؤشر ستاندرد أند بورز أسوأ أداء له منذ عام 1970 وتراجع بنسبة 20.6 في المئة. وسجل مؤشر ناسداك 100 أسوأ أداء له على الإطلاق، إذ أغلق منخفضاً بنسبة 29.5 في المئة. في حين سجل مؤشر داو جونز الصناعي



ارتفاع معدل التضخم يهدد الاقتصاد البريطاني



النشاط الاقتصادي في الصين ينتعش خلال يونيو